

الدين العام المصري

نشأته وتطورات

للأستاذ أحمد صادق موسى

ليس الدين شراً كله كما أنه ليس خيراً كله، ولكنه لم يأخذ أية أمة مثلما أخذ في مصر طريقاً حافلاً بالحوادث، مليئاً بالاضطرابات، حتى أصبح تاريخه في مصر تاريخاً لفترة طويلة في حياتها السياسية والمالية، شهدت فيها البلاد ألواناً شتى من التدخل الأجنبي، وصوراً متعددة من التعسف، وضروباً كثيرة من التقلب والاضطراب. ولقد انتقل حكم مصر إلى سعيد باشا والبلاد لا تعرف طريقاً إلى القروض الأجنبية، حتى أحاط بالوالى الجديد بطانة من الفرنسيين وعلى رأسهم فردناند دلسبيس، فزينوا له فوائد الإصلاح ويسروا له سبل الاقتراض، فامتدت يد سعيد باشا إلى المصارف الأوربية للمرة الأولى، ثم إلى الأهالي، فاقترض عدة قروض كان منها الدين الثابت على المصارف الأجنبية

الحيوان والإنسان والنبات والجماد باعتبار أنها لا تثبت على صورة واحدة بل تتغير من حالة إلى حالة وليس لها جميعاً إلا وجود زائل سائر إلى الفناء بينما الخالق وحده هو الحق الباقي الذى لا يتغير ولا يلحقه فناء. والغالب أن الفنان المسلم متأثر في اتجاهه هذا بتلك الآية الكريمة التى نزلت في إبراهيم عليه السلام والتى تشير إلى أن الثبات وعدم التغير من صفات الحق وحده دون مخلوقاته التى من شأنها التغير. يقول جل شأنه: (فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين. فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي فلما أفل قال إن لم يهدينى ربي لأكونن من القوم الضالين. فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر، فلما أفلت قال يا قوم إنى برىء مما تشركون. إنى وجهت وجهي للذى فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين) .

• يتم •

محمد عبد العزيز مرزوق

الأمين المساعد بدار الآثار العربية

ويقدر بمبلغ ٨٠٠ر٢٩٢ر٣ ج. ك. ومنها الدين السائر على الأهالي ويقدر بمبلغ ٢٠٠ر٨٦٧ر٧ جنيهًا. فلما توفى سعيد باشا ترك البلاد وعليها دين يزيد على الأحد عشر مليوناً من الجنيهات وتولى الخديو إسماعيل عرش مصر، وكان شاباً جريئاً طموحاً، يفيض قلبه بالآمال، ويحيث صدره بأجل ما يتمناه ملك يتفانى في خدمة بلاده، فأسرعت البطانة الأوربية وخاصة الفرنسية بالالتفاف حوله، كما التفت حول سلفه، نلتمس فيه نقط الضعف، فإذا بها، وبالفخره... رغبته في الإصلاح وحبها للانشاء. فراحت تزين له آفاق هذا المجال وتعدده بالمال، فاندفع نحو الاقتراض مدفوعاً برغبته الصادقة في إصلاح حال مصر، وبحسن نواياه وثقته بمن حوله، وهم بطانة من الأجانب المرتزة، أو المصريين الذين أعمى الطمع قلوبهم وأضل أفئدتهم، فصرفهم عن أن يخلصوا النصح لولاها، أو يتبصروا عواقب الأمور... وراحت القروض تتوالى على مر السنوات، وترتفع الأرقام في سرعة هائلة، فإذا الديون الثابتة تبلغ من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٣ (أى مع دين سعيد باشا الثابت) ١٦٠ر٩٧ر٦٨ ج. ك. والديون السائرة ٢٥ مليوناً من الجنيهات. وقد كان أكبر هذه القروض الثابتة قيمة قرض سنة ١٨٧٣ بمبلغ ٣٢ مليون جنيه إنجليزي، وكان سعر الفائدة ٧ ٪؛ على أنه إنصافاً للحق لم تصل القيمة الاسمية من الديون الثابتة إلى الحكومة؛ إنما دخلها منها ٤٦١ر٥٧ر٤٧ ج. ك. فقط، وضاع الفرق ما بين القيمتين الاسمية والحقيقية، ويقدر بمبلغ ٦٩٩ر١٣٩ر٢١ في السمسرة والعمولة والمصروفات الأخرى، حتى سعر الفائدة ٧ ٪ كان لا يعمل به، بل كانت تتراوح الفائدة الحقيقية ما بين ١٢ ٪ و ٢٦ ٪. وقد رهنّت في مقابل هذه الملايين إيرادات بعض مديريات الوجهين القبلي والبحري، وإيرادات الجمارك والسكك الحديدية وجميع الثغور والموائد المختلفة، وإيرادات أملاك الدائرة السنية، وكان يقدر الدخل في الجميع بنحو ستة ملايين من الجنيهات، وبهذا أصبح معظم إيرادات القطر رهناً لهذه الديون الأجنبية. ولم تزد الحالة إلا سوءاً؛ فكان كل قرض يعقد يجلب معه الاضطراب الشديد والخلل السريع إلى المالية المصرية، حتى أقبل عام ١٨٧٥ فإذا بالحكومة

عاجزة عن تسديد فوائد هذه الديون ودفع الأقساط في مواعييدها ،
وقد استخدم إسماعيل صديق باشا (القنصل) وزير المالية يومئذ
كل ما تفتق عنه ذهنه من أساليب شيطانية لابتزاز الأموال
لتسديد الأقساط . ولما شعر الخديو بشدة وطأة الحال عرض
على إنجلترا رغبته في أن تبعث إليه بمالى كبير يدرس الحالة المالية
ويعاين الوزير المصرى في إدارة شئونها وعلاج أسباب اضطرابها ،
وجاء هذا الطلب في وقت كانت تطمع فيه كل من إنجلترا وفرنسا
في بسط إشرافها المالى على البلاد بعد ما أصابها من سوء وانحلال .
ولذلك سرعان ما لبثت إنجلترا رغبته وأرسلت « بعثة » يرأسها
« ستيفن كيف » لبحث الحالة المالية ، وقدم « كيف » مصر ووضع
تقريراً مطولاً مستفيضاً عن الشئون المالية استعرض فيه أسباب
اضطرابها وخطاها ودواخى عقد القروض وقدم مقترحات تتلخص
في تسديد القروض القصيرة الأجل وتحويل الباقي من الديون
الأخرى الطويلة الأجل إلى دين واحد قدره ٧٥ مليون جنيه
بفائدة سعرها ٧ ٪ . يسدد في ٥٠ سنة وأن تنشأ مصلحة للمراقبة
يعهد إليها تسلم متحصلات بعض أنواع الإيرادات ؛ على أن
لا تعقد الحكومة أى قرض جديد إلا بعد موافقتها عليه . غير
أن الخديو إسماعيل أغضبه تقرير « كيف » فاتجه للمساعدة
الفرنسية ؛ وما لبث أن قدم المالى الفرنسى الذى حضر إلى مصر
لدراسة شئونها المالية ، مشروعا يقضى بإنشاء صندوق الدين .
ورأت إنجلترا أن فرنسا تنافسها في الميدان فأرادت أن تحمل
الخديو على قبول مقترحات كيف ، ولجأت إلى مناوره برلمانية
في عهد دزرائيل ونشرت تقرير كيف عن حالة مصر المالية
فأغضب ذلك الخديو كل الفضل وانحاز بكيته إلى المشروع
الفرنسى وأصدر أمراً عالياً في ٢ مايو ١٨٧٦ يقضى بإنشاء
صندوق الدين على أن يؤلف من أعضاء أجنب يمينهم الخديو
بناء على ما تعرضه الدول التابع لها كل منهم . ويستلم الصندوق
إيرادات بعض مديريات الوجهي البحري والقبلي المخصصة لخدمة
الدين ، وعوائد الدخولية في العاصمتين ، وإيراد الجمارك في جميع
الثغور ، والسكك الحديدية وغير ذلك ، وحظر على الحكومة
تخفيض أموال الأطنان المخصصة للدين بغير موافقة الصندوق ،
كما تقرر أن تكون المحاكم المختصة بالنظر في النزاع

بين الصندوق والحكومة . وأعقب هذا صدور أمر عال آخر
في ٧ مايو يقضى بتحويل ديون الحكومة الثابتة والسائرة إلى
دين واحد قدره ٩١ مليون جنيه إنجليزي بفائدة ٧ ٪ . ويسدد
في ٦٥ سنة ، وأن يخص تسديده الإيرادات التي ذكرنا
أبوابها وتقدر بمبلغ ٦٧٤٥٠٠٠٠٠ ج . ك ثم رأى الخديو زيادة
في حسن الإشراف والإدارة لإنشاء مجلس المالية الأعلى ، فأصدر
أمراً بتشكيله في ١١ مايو من تلك السنة . بيد أن التنافس
الإنجليزي الفرنسى كان يزداد شدة فدعا هذا إلى اتفاق الدولتين على
الطالبة بوضع نظام يكفل لها دقة الإشراف المالى على مصر ، وذلك
بتعيين مراقب إنجليزي للإيرادات ، ومراقب فرنسى للمصروفات .
وقد تم لها ذلك بإنشاء المراقبة الثنائية في الأمر العالى في ١٨
نوفمبر سنة ١٨٧٦ على أن توضع السكك الحديدية وميناء
الإسكندرية تحت إدارة لجنة أوربية . وبهذا اتخذ التدخل
الأجنبي ثابته صورته الرسمية بعد إنشاء صندوق الدين . غير أن
توحيد الديون جميعها أثار احتجاجات حاملي السندات القصيرة
الأجل وسندات الدائرة السنوية فدارت مفاوضات أعقبها صدور
أمر عال في ١٨ نوفمبر أيضاً بفصل ديون الدائرتين السنية والخاصة
عن الدين الموحد وإصدار سندات ممتازة للمرة الأولى بمبلغ
١٧ مليون جنيه إنجليزي بفائدة ٥ ٪ وتخفيض الدين الموحد
بذلك إلى ٥٩ مليون ج . ك ، ثم عقد في شهر يونيو ١٨٧٧ اتفاقاً
خاصاً بديون الدائرتين السنية والخاصة وأصبحت قيمتها الرسمية
٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ج . ك — وعلى الرغم من هذا ازدادت الأحوال
اضطراباً ، فأشار وزير المالية على الخديو بتشكيل لجنة للتحقيق
فصدر أمر عال بها في يناير سنة ١٨٧٨ يقضى بتعيين لجنة
التحقيق العليا التي كان يرأسها اسماعيل ديسبس ، وفعلاً السير ريفرز
ولسون ، وذلك للبحث في أسباب الخلل ووضع المقترحات اللازمة
لعلاج الاضطراب المالى والعنق الشديدي . وفي أثناء قيام لجنة
التحقيق بمعملها تدخلت إنجلترا وفرنسا بطلب تعيين وزيرين
أوربيين في الوزارة المصرية وتحديد المسئولية الوزارية . وقد تم لها
ذلك ، فتولى السير ولسون وزارة المالية ، والسيو دى بايتر وزارة
الأشغال في الوزارة المختلطة التي تألفت في عام ١٨٧٨ ، وبهذا
أصبح ولسون يشغل منصبين خطيرين . ولكن تأليف هذه

الوزارة ما لبث أن قوبل بامتعاض شديد من الوطنيين . وكان هذا العمل جرحاً عميقاً للكرامة المصرية القومية ، فأبجته الأفكار كلها إلى التخلّص منها . وكان الخديو أثار الناس رغبة في ذلك فالبث أن انتهز فرصة وضع تقرير لجنة التحقيق العليا التي ذكرت فيه أن الحكومة المصرية في حالة إفلاس ، وأنه يجب تشكيل لجنة لتصفية الحالة المالية والديون ، حتى أسقطت الوزارة المختلطة وعين شريف باشا رئيساً للوزارة الوطنية البحتة ، وقوبل هذا العمل الجريء من الخديو باحتجاجات شديدة من الوزيرين الأوربيين ودولتهما ولجنة التحقيق وغيرهم ، ولكن ظل الخديو وشريف باشا على سياستهما الوطنية وإن كانا قد فاوضا الدول في إعادة المراقبة الثنائية مرة أخرى

وفي ذلك الحين عقد قرض الدومين مع بنك روتشيلد بمبلغ ٨٠ مليون ج. ك. في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم بالتصفية في ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٩ ، غير أن الدول لم تقبله واحتجت عليه . واستمر النزاع قائماً بين الخديو اسماعيل والدول الأوربية التي نشطت في تأليبها عليه ؛ وأقنعت الباب العالي بضرورة عزله للعمل على الإصلاح المالي ؛ وخضع السلطان العثماني وأصدر فرماناً بهذا السؤل في ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ . وبدأ مع عصر الخديو توفيق عهد جديد تضافرت فيه جهود الدول على العمل لتحقيق غرضين أولهما : البحث الجدي الناتج لتوطيد الحالة المالية المصرية ، وثانيهما الوصول بالتنافس الإنجليزي الفرنسي إلى الاحتلال العسكري للبلاد

ولقد سار الفرضان معاً فبدأت الحكومة المصرية بإصدار قانون التصفية العام في ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ ويقضى بإصدار سندات جديدة من الدينين الموحد والممتاز ، كما خفض سعر الفائدة في الدين الموحد إلى ٤٪ ، وضمت أملاك الدائرتين السنية والخاصة إلى الحكومة ، وألغيت المقابلة على أن يسترد ما حصل منها على أقساط شهرية لمدة ٥٠ عاماً - وفي هذه السنة نشرت أول ميزانية رسمية للحكومة ، ثم أدى الاتفاق الإنجليزي الفرنسي على احتلال البلاد احتلالاً مشتركاً إلى أن أسرعت إنجلترا بالاحتلال الفردي سنة ١٨٨٢ متخذة من بعض الحوادث الداخلية ، كالثورة المرابية وغيرها مبرراً لتنفيذ

هذا الاحتلال السريع . وقد نتج عن هذا كله اضطراب مالي سياسي جديد ، ورأت الحكومة أن تغطي عجز إيراداتها بمقد قرض جديد بضمان الدول ، وقد تم لها هذا بالأمر العالي في ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ الذي يقضى بإصدار سندات بقيمة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ج. ك. بفائدة ٣٪ وبضمان كل من إنجلترا وألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وإيطاليا وروسيا . وعقد الخديو توفيق ثم الخديو عباس فيما بعد ثلاثة قروض قيمها لا تزيد عن الخمسة ملايين من الجنيهات ، كما حددها السلطان العثماني ، وذلك لتسوية الحالة المالية . وبدأ الاستقرار المالي يدب بعد ذلك في الحياة المصرية ، وعمل الإنجليز من جانبهم على التخلّص من مشاركة فرنسا في الإشراف على الشؤون المالية ، فألغيت المراقبة العثمانية ، واستبدلت بالاستشار المالي الإنجليزي . وكان من بوادر الاستقرار أن أخذت الحكومة في تكوين أموال احتياطية تحفظ في صندوق الدين ، وأعقب ذلك تحويل الديون الممتازة والدائرة السنية والدومين إلى ديون جديدة بفوائد مخفضة . ولما كانت البلاد تحت السيادة العثمانية فقد لجأت تركيا إلى مصر لتكون ضامناً لها في القسط السنوي للقرض العثماني ٤٪ لسنة ١٨٩١ ، وذلك بتخصيص جزء من الجزية السنوية المستحقة لها لضمان القسط السنوي من هذا القرض الذي أصدره بنك روتشيلد بقيمة اسمية ٦٣١٦٩٢٠ ج. ك. وحدد له قسط سنوي قدره ٢٧٣٦٠٨ ج. م. ويستهلك في مدة ٦٠ سنة تنتهي في سنة ١٩٥١ ؛ وفي سنة ١٨٩٤ حدث تمهيد مشابه حين قبل الخديو عباس الثاني أن تضمن مصر القسط في القرض العثماني ٣ ١/٢٪ لسنة ١٨٩٤ ، وكانت قيمته الاسمية ٨٠٣١٢٣٤٠ ج. ك. ، ويستهلك في مدة ٦١ سنة تنتهي في سنة ١٩٥٥ ، وحدد قسطه السنوي بمبلغ ٣٢١٠١٨

وقد ظلت مصر تدفع أقساط هذين القرضين العثمانيين باعتبارها خاضعة للسيادة التركية ، حتى بعد أن رفعت عنها هذه السيادة في سنة ١٩١٤ إلى أن قرر مجلس النواب في سنة ١٩٢٤ أن توقف مصر عن دفع هذه الأقساط التي لا مبرر لدفعها من زوال السيادة التركية وإعلان الاستقلال ، ولكن معاهدة لوزان التي نفذت في سنة ١٩٢٤ قررت إعفاء تركيا من كل

- نيابة عنها - القيام بخدمة هذه الديون ، وقد صدر بعد هذا مرسومان ملكيان رقما ٦٩ و ٧١ لسنة ١٩٤٠ بتنظيم الدين العام على هذا الأساس الجديد

ويتضح مما تقدم أن الباقي من الدين العام هو : الدين المضمون ٣. / و قيمته الإسمية ٩٤٢٤٠٠٠ ج . ك وقسطه السنوي ١٢٥٠٧٣ ج . م والباقي منه ٧٨٥٤٠٠ ج . ك والدين الممتاز ٣ في المائة و قيمته الإسمية ٣١٦٤٧٠٠٠ ج . ك وقسطه السنوي ٣٨٤٠٥٣٨٤ ج . م والباقي منه بعد الاستهلاك ٩٨٠٦٣٣٣٩٨٠ ج . ك ؛ والدين الواحد ٤ في المائة و قيمته الإسمية ٢٤٠٩٥٨٢٤٠ ج . ك وقسطه السنوي ٢١٥٤٧٦٨ ج . م والباقي منه بعد الاستهلاك ٥٥٢٥٠٤٦٠ ج . ك ؛ وجملة الباقي من هذه الديون الثلاثة ٨٦٦٦٩٨٤٠ ج . ك وأما القرضان النمانيان فجملة الباقي منهما معاً هو ٥٣٥٧١٨٠ ج . ك

وقد تقرر منذ سنوات مضت أن تدفع الكوبونات والسندات في هذه الديون بالعملة الورقية الأسترلينية ؛ وقد بلغت قيمة ما تدفقه مصر سنوياً من فوائد لهذه الديون مع قسط استهلاك الدين المضمون أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات المصرية . ولا ريب أن المشروع الجديد باستهلاك بعض هذه الديون وتحويل البعض الآخر إلى دين داخلي أخف حملاً ، عمل جليل يرفع عن كاهل البلاد عبئاً ثقيلاً باهظاً من بعض ملايين الجنيهات كما يرفع عنها ذكريات ألمية تردد صداها في تاريخ مصر الحديث .

أحمد صادق مرسى

الالتزامات القروض النمانية ورفع النزاع إلى المحاكم المختلطة التي قضت في إبريل سنة ١٩٢٦ بإلزام الحكومة المصرية بالاستمرار في دفع هذه الأقساط حتى نهايتها

ولما كانت فرنسا تناوىء إنجلترا مناوأة شديدة بعد فشل الاحتلال المشترك لمصر وتندد بسياساتها ، فقد عملت إنجلترا على أن تسمى للاتفاق معها ، وقد تم هذا في الاتفاق الإنجليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤ الذي أطلقت فيه يد إنجلترا في شئون مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في شئون مصر أيضاً . وبعد ذلك الاتفاق صدر قانون جديد في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بقضى بتنظيم الدين العام وباستمرار صندوق الدين في عمله حتى ينتهي تسديد هذه الديون ، وأن لا تخفض ضرائب الأطنان إلى أقل من ٤ مليون جنيه إلا بعد موافقة الدول ، وحددت التواريخ لبدء استهلاك هذه الديون

ولقد تمكنت الحكومة بعد ذلك من التخلص من بعض ديونها فسدت دين الدائرة السنوية حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وكذلك دين الدومين حتى أول يونيه سنة ١٩١٣

وقد شاع الاستقرار في المالية المصرية وانبعث الاطمئنان إلى النفوس بعد التعديلات والإصلاحات المختلفة السابق ذكرها إجمالاً وقامت الحكومة المصرية بعد ذلك بإصدار أذونات الخزنة في سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري استهلكت على دفعتين الأولى في سنة ١٩٣٨ والثانية في سنة ١٩٤٣ ، وكان الغرض من إصدارها تخفيف الأزمة الاقتصادية المالية التي سببت هبوط أسعار الحاصلات الزراعية ، ثم أصدرت بعد ذلك قرض الفطن الأول في سنة ١٩٤١ بفائدة ٤.١٪ وبمبلغ ١٧٥ مليون جنيه مصري طرح منها للاكتتاب عشرة ملايين استهلك منها حتى الآن ستة ملايين ، وأصدر بالباقي أذونات لمدة قصيرة . والثاني في سنة ١٩٤٢ بفائدة ٤.٢٪ وبمبلغ ١٢ مليون جنيه مصري طرح منها للاكتتاب مليونان من الجنيهات

هذا هو مجمل تطور الدين العام ، ويضاف إليه ديون أخرى صغيرة استهلك بعضها والبعض الآخر في دور الاستهلاك على أنه يجدر بنا ذكر العمل الجليل الذي قامت به الحكومة بإلغاء صندوق الدين في سنة ١٩٤٠ بعد مفاوضات مع الدول وتقل كل اختصاصاته إلى الحكومة التي يتولى البنك الأهلي

قريباً :

نهر الطبعة السادسة

من كتاب

آلام فرتر

بلم الأستاذ

أحمد حسن الزيات